

الأثر المتبادل بين السياسات التشريعية والاقتصادية في مصر

أ.د. حسن جمبوع *

عبرت مصر بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية من نظام الاقتصاد المدار بواسطة الدولة إلى نظام اقتصاد السوق اعتباراً من عام 1974 وذلك بعد أربعة أعوام من انضمامها إلى الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة حيث انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية في التاسع من مايو عام 1970 . ولقد أنبأ ذلك التحول في السياسات عن تنبه مصر إلى التحولات الاقتصادية على مستوى العالم وضرورة تغيير المنهج الاقتصادي والاجتماعي بما يسمح لها بالإنتاج والتوزيع في ظل سياسات المنافسة الحرة على الصعيدين المحلي والدولي .

ولقد تتابع تطور سياسات مصر في هذا المضمار تدريجياً حيث قامت بإدخال التعديلات الإدارية والمالية والتشريعية تباعاً وفي وقت متزامن مع اهتمامها والتزامها بالجهود الدولية في هذا المجال، لذلك فقد شاركت مصر في جولة طوكيو 73-1979 ثم شاركت بشكل إيجابي في جولة أوروغواي .

* أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة
ومدير مركز تشريعات السوق وحماية المستهلك.

وفي توقيت معاصر للنشاط السالف الذكر تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتباراً من عام 1992 بناء على طلب صندوق النقد الدولي و رغبة منها في تهيئة المناخ الاقتصادي لاستيعاب مستجدات التجارة العالمية التي شاركت بإيجابية في وضع بنودها وقواعدها لذلك فبته باتضمام مصر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية عام 1994 والتي أصبحت نافذة في الأول من يناير عام 1995 فإنها قد سبقت غيرها من الدول باتضمامها كعضو أصلي [[عمالاً للبند الأول من المادة 11 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية]] مما جنبها صعوبات الانضمام التي صادفت دولاً أخرى مجاورة كالأردن و المملكة العربية السعودية ، بل وصادفت دولاً أخرى أكثر ثقلاً من الناحية الاقتصادية كالصين .

وإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي -كما أسماه صندوق النقد الدولي- قد ساهم في خصخصة القطاع العام و تحرير التجارة الخارجية لمصر إلا أن التقاء نتائج هذا البرنامج مع متطلبات إنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية و ما تضمنته ملاحقها قد أحدث تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مصر وأكسبتها بالضرورة تعديلات تشريعية لم تشهد لها مصر مثيلاً في تاريخها التشريعي المرصود بالنظر إلى عددها و نوعها و الآثار المترتبة عليها و على وجه الخصوص في فترة قصيرة لا تتجاوز العشرة أعوام تركز الإصلاح التشريعي فيها بصفة خاصة في السنوات التالية على إنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير عام 1995.

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو بيان تأثير السياسة التشريعية في مصر بتوجهات الإصلاح الاقتصادي وفي ظل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها ، فإننا سوف نقسم هذه الدراسة إلى خمس مباحث نعقبها بخلاصة

موجزة نحدد فيها أهم محاور التعديل التشريعي.

تنقسم هذه الدراسة إلى ما يلي من مباحث :

■ المبحث الأول: أثر تبني سياسات تحرير التجارة و اقتصاد السوق على التشريع المصري.

■ المبحث الثاني: أثر انضمام مصر إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على سياساتها التشريعية بوجه عام .

■ المبحث الثالث: مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار "نموذج لاستجابة المشرع في شأن ضبط سوق المنافسة في ضوء سياسات تحرير التجارة والالتزام باقتصاد السوق"

■ المبحث الرابع: قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الإستثنائية في ظل الالتزامات الناجمة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

أثر تبني سياسات التجارة الحرة و اقتصاد السوق على التشريع المصري
إن قضية التنمية والاجتماعية هي إحدى المسؤوليات الرئيسية التي تواجه المجتمعات النامية بما يتطلب تدخل الدولة تشريعيا لتحديد الإطار القانوني لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية . ولما كان الهدف الأساسي لمثل هذه السياسات هو تنمية الاقتصاد الوطني من خلال رفع المستوى الاقتصادي ، فإنه لا يمكن للوسائل التي يتم العمل بها أن تؤدي غايتها ما لم تتحرك في إطار تشريعي يحدد فاعليتها ويضع ضوابط العمل بها .

■ أولا : تحول مصر من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق:

لقد كانت مصر تتبنى نموذج الاقتصاد المدار الذي تتدخل فيه الدولة بصفة مطلقة و شاملة في السيطرة على المقدرات يتيح لها القيام بمباشرة النشاط الاقتصادي بذاتها بالإضافة إلى سيطرتها على الإنتاج والاستثمار والتوزيع والأسعار بما تصدره من أوامر و قرارات . وفي ظل هذا الاختيار فقد كان

النطاق التشريعي للدولة يفرض خطة الدولة على المخاطبين بالقانون ويجعل من هذه الضوابط مؤشرات الصالح العام الذي يلتزم به الأفراد والمخاطبين بالقانون .

وفي عام 1974 أعلنت مصر تبني نموذج الاقتصاد الحر فيما أسمته [بالانفتاح الاقتصادي] والذي صدرت به ورقة أكتوبر عام 1974 وتلاه صدور قانون جديد لم تعرفه مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 وهو القانون رقم 430 لسنة 1974 و الخاص بتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية (1) .

ومع ذلك فقد كان الانفتاح الاقتصادي نظاما مبتورا يسمح بانطلاق القطاع الخاص في ظل سيطرة القطاع العام على الاقتصاد وفي ظل تخطيط مركزي للنظام الاقتصادي ، مما أدى إلى تعويق التنمية الاقتصادية وإفراز التطبيق عن سلبيات كثيرة (2) .

لذلك فقد تطورت التجربة المصرية تطورا حاسما عام 1992 بإعلان مصر التحول إلى نظام التحرير الاقتصادي و إتباع قانون السوق في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبارا من فبراير 1992 .

ثانيا : تبني مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي :

جدير بالذكر أن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد جاء في إطار موافقة مصر على طلب صندوق النقد الدولي في إعادة جدولة ديون مصر

¹⁾ Sultan abou Ali , la politique egyptienne en matiere d'investissement , In seminaire du caire "les aspects reglementaires des exportations et investissements francais en egypte , le service culturel de l'ambassade de france en Egypte , 26-27 mars 1985 , p.3 et s .

²⁾ George BERLIOZ, Rapport de synthese , In seminaire du caire , op . cit . , p.46 et s .

[في إطار نادي باريس] ، و كان يستهدف بصفة أساسية تحول الجانب الأعظم من مشروعات القطاع العلم إلى يد القطاع الخاص فيما يعرف باسم الخصخصة، و هو ما نجحت فيه مصر و قطعت فيه شوطا طويلا و متميزا. كذلك فقد استهدف هذا البرنامج تحول إدارة الاقتصاد القومي من أسلوب التخطيط المركزي و أسلوب التخطيط الحكومي في إدارة الاقتصاد إلى أسلوب اقتصاد السوق و تحديد دور الدولة في إصدار القرارات الفنية التي تحكمها قوانين العرض و الطلب مع الابتعاد عن البيروقراطية و التحكم غير المدروس في الممارسات التجارية و الاقتصادية . كذلك فقد كان منهج هذا البرنامج هو تحرير السياسات المالية و النقدية و التجارية وغيرها من مجالات السياسة الاقتصادية ⁽³⁾. ويلاحظ في هذا الصدد و في شأن سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تلاقت مع نتائج جولة [أورجواي] أن مصر قد قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة و إصدار التشريعات الضرورية . وقد كان من نتائج ذلك إلغاء التقييد الكمي للواردات سواء من خلال رفع العوائق الجمركية أو غيرها من القيود التي كانت تصل إلى حد حظر الاستيراد في بعض الحالات .

وكذلك فقد عدلت مصر عن السياسات السابقة في فرض تعريفات جمركية مبالغ فيها زادت في الكثير من الحالات عن 100% من ثمن السلعة المستوردة بل وأضافت عليها مصروفات الشحن والتأمين وغيرها . وهكذا حل محل هذه التعريفات الجمركية المبالغ فيها تعريفات جمركية معتدلة لضبط الاستيراد دون مخالفة التزامات برنامج الإصلاح الاقتصادي أو

(3) أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، ج 2 ، لتحليل الاقتصادي الكلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1987 ، ص 472 وما بعدها .

النتائج التي توصلت إليها دورة أوجواي .

كذلك و في ظل هذا البرنامج و تحقيقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صدرت مجموعة من التشريعات في إطار وضع الإطار التشريعي لتيسير العمل بالمبادئ التي تبنتها الدولة في شأن التحرير الاقتصادي و من أهمها :

-القانون رقم 23 لسنة 1992 بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.

-القوانين أرقام 1 لسنة 1993 و 17 لسنة 1993 بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم 157 لسنة 1981 .

-القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة . (4)

-وبهدف تحقيق التنمية الاجتماعية صدر القانون رقم 32 لسنة 1992 بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل , كما صدر القانون رقم 99 لسنة 1992 في شأن نظام التأمين الصحي على الطلاب .

كذلك فقد صدر القانون رقم 101 لسنة 1992 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والقانون رقم 100 لسنة 1992 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972 .

وكذلك و في فترة إجراءات الإصلاح الاقتصادي و اعتبارا من عام 1992

(4) هذا ولقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة 83 ومفوض المواد المرتبطة بها بشأن فرض الضريبة نسبة إلى رأس المال و التي كانت تقضي بتحصيل الضريبة على نسبة ملكية الأسهم و السندات في شركات الأموال.

فقد صدرت قرارات تحرير الاستيراد بالكامل كما صدرت قوانين و قرارات تحرير التعامل بالنقد الأجنبي كما تم السماح للبنوك المشتركة و التي تساهم فيها البنوك الأجنبية وع البنوك المصرية بالعمل في مصر بالإضافة إلى فتح فروع للبنوك الأجنبية في مصر ، وفي مجال التأمين تم السماح لشركات التأمين الأجنبية بالعمل في المناطق الحرة .

ويبين مما تقدم أن ذلك التوافق بين ما تنهيه برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري و نتائج جولة أوروغواي أدى إلى تكامل مسيرة الاقتصاد المصري وتوافقها مع احتياجاتها بالإضافة إلى إيفائها بالتزامات مصر في الفترة السابقة على التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية أو في الفترة التالية على إنفاذ هذه الاتفاقية في الأول من يناير عام 1995 .

وهكذا جاءت تلك السياسات سابقة على تطبيق نتائج جولة أوروغواي بأكثر من أربع سنوات و كانت عنصرا دافعا لمشاركتها بإيجابية في المفاوضات وجعل الاقتصاد المصري في حالة مناسبة ومهيئة للتأقلم مع تلك النتائج ومع ما ترتب على مصر من التزامات من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. أثر انضمام مصر إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على سياساتها التشريعية بوجه عام

جاء التحول الحاسم في النظام الاقتصادي المصري بإنشاء الكيان القانوني للتنظيم التجاري الدولي و الذي بلورته اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تم التوقيع عليها في مراكش عام 1994 و التي بدأ العمل بها في مصر اعتبارا من 1995/1/1 لتحقيق ما يمكن تسميته بالعولمة الاقتصادية .

وبقيام هذه المنظمة نشأت هيئة دولية مكتملة للقيام بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية الدولية بين الأعضاء ومراقبة السياسات التجارية وفق الآلية المتفق عليها في هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى سلطتها الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ هذه الاتفاقيات التجارية الدولية .

وبانضمام مصر لاتفاقية الجات ومن بعدها اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية و التي استهدفت إزالة الحواجز بين الدول فقد أصبح من الضروري تبني الالتزامات التي وردت بها هذه الاتفاقية ووضعها داخل النظام التشريعي تحقيقاً للأهداف الاقتصادية التي دفعت بمصر كغيرها من الدول إلى الانضمام لها.

على أنه و بالنظر إلى توجه هذه الدراسة إلى التركيز على بعض النماذج التشريعية كعينات للتحويلات التي ترتبت على اختلاف السياسات التشريعية ، لذلك فإننا سنكتفي في هذا المبحث بالاستعراض العام لتحول السياسة التشريعية بناء على مبادئ منظمة التجارة العالمية التي التزمت بها مصر لنترك التحليل الدقيق للتشريعات المختارة في دراسة متخصصة لأثر هذه الاتفاقية على تشريعات بعينها إلى موضع لاحق .

لذلك وفي هذا الصدد فإننا يمكننا القول أنه و بالإضافة إلى استمرار التمسك بسياسات اقتصاد السوق و تحرير التجارة ، فإن مصر قد وجدت أن الانضمام إلى اتفاقية التجارة العالمية يحقق لها وضعاً أفضل في المعاملات التجارية الدولية في ضوء ما تحققه بنود هذه الاتفاقية من إزالة العوائق أمام التجارة الدولية بما يسمح لدولة مثل مصر بأن تجد فرص أفضل في تصدير منتجاتها و إيجاد سبل الحماية أمام هذه الانطلاقة من المعوقات التجارية التي قد تفتعلها بعض الدول لحجبها عن سوق التنافس الدولي .

ونلاحظ في هذا الصدد أن تلك المرحلة الجديد من مراحل التحرير الاقتصادي التي تعرفها مصر لا تفرض عليها فقط اتخاذ الخطوات التشريعية و الإجراءات اللازمة للصياح لما التزمت به وفقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية و لكنها وضعت مصر أيضا أمام تحد كبير بضرورة الإسراع في تنظيم الإطار التشريعي الذي يكفل تحقيق السياسة الاقتصادية التي تأكدت بالانضمام لهذه الاتفاقية بالإضافة إلى ترسيخ سياسة التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعية لمواجهة ما يترتب على تبني سياسات تحرير التجارة داخليا و خارجيا .

لذلك وتشجيعا للقطاع الخاص على الإسهام بإيجابية في النشاط الاقتصادي فقد صدر العديد من التشريعات أهمها :

- القانون رقم 38 لسنة 1994 بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .
- القانون رقم 212 لسنة 1994 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة و شركات التوصية بالأهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة .
- القانون رقم 95 لسنة 1995 في شأن التأجير التمويلي .
- القانون رقم 1 لسنة 1996 بشأن الموائئ التخصصية .
- القانون رقم 61 لسنة 1996 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على المبيعات .
- القانون رقم 92 لسنة 1996 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة .
- القانون رقم 94 لسنة 1996 بإعفاء سفن أعالي البحار من الضريبة الجمركية و ضريبة المبيعات .
- ومن أجل توجيه حوافز و ضمانات الاستثمار و توجيه حوافز جديدة تسمح لمصر باجتذاب الاستثمار و مواجه المنافسة العالمية في هذا الميدان

فقد صدر القانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتعديلاته [قانون 162 لسنة 2000]

كذلك وفتح مجالات جديدة أمام المستثمرين المحليين والأجانب فقد صدرت التشريعات الآتية :

- القانون رقم 6 لسنة 1997 بمنح التزام المرافق العامة لإنشاء واستغلال المطارات .

- القانون رقم 1 لسنة 1998 بتعديل قانون رقم 12 لسنة 1964 بإنشاء المنظمة المصرية العامة للنقل البحري ، وذلك لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات في هذا القطاع .

- القانون رقم 19 لسنة 1998 بتحويل الهيئة القومية للاتصالات إلى شركة مساهمة مصرية بهدف فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع .

- القانون رقم 22 لسنة 198 لتوفير الإطار التشريعي الذي يسمح لاستثمارات القطاع الخاص بإنشاء الموانئ العامة وإدارتها واستغلالها وصيانتها .

- القانون رقم 156 لسنة 1998 بتعديل أحكام شركات التأمين وإعادة التأمين للتأكيد على حق القطاع الخاص في المساهمة في هذا المجال .

- هذا فضلا عن الموافقة على عدد من القوانين للترخيص لوزير البترول في الاتفاق على الشركات للبحث عن البترول واستغلاله ، والترخيص لوزير الصناعة والثروة المعدنية في التعاقد للبحث عن الذهب والمعادن واستغلالها .

ولمواكبة الاتفاقية الدولية و المستحدثات التشريعية في إطار ما
انتجته مصر من سياسات لتحرير التجارة واقتصاد السوق ، توجه
المشرع الى إعادة تنظيم المبادئ الأساسية الحاكمة للتجارة الداخلية
وأساليب فض المنازعات سواء فيما بين أشخاص القانون الخاص أو فيما
بينهما وبين الجهات الإدارية . لذلك فقد صدرت التشريعات الآتية:

-القانون رقم 27 لسنة 1994 بإصدار قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية .

- القانون رقم 17 لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة الجديد .
- القانون رقم 18 لسنة 1999 بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- القانون رقم 7 لسنة 2000 بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات و الأشخاص الاعتبارية العامة طرفا فيها .

وبغرض التنسيق بين التزامات مصر وفقا لاتفاقية [wto] بإزالة الحواجز
الجمركية وتمكينها للدولة من توفير الموارد اللازمة لقيامها بمهامها
السيادية فقد صدر العديد من التشريعات من أهمها :

-القوانين أرقام 90 لسنة 1996, 226 لسنة 1996 . 162 لسنة 1997, 5 لسنة 1998 , 90 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم 157 لسنة 1981 .

-القانون رقم 10 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة .
-القوانين أرقام 185 لسنة 1997 و القانون رقم 175 لسنة 1999 والقانون رقم 160 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1963 .

- واستمرارا في تحقيق التوازن الاجتماعي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية فقد بادرت الدولة بوضع مشروع

قانون جديد "للعمل" يعرف باسم قانون العمل الموحد المنتظر عرضه على مجلس الشعب في دورته القادمة .

- كذلك وبهدف حماية المستهلك فقد تم تعديل أحكام قانون قمع التدليس والغش الصادر في عام 1941 و ذلك بموجب القانون رقم 281 لسنة 1994 و الذي تم إعداد مشروع قانون آخر لتعديله من المنتظر التصويت عليه في دورة مجلس الشعب الحالية .

- القانون رقم 1 لسنة 1994 في شأن الوزن و القياس والكيل .
- وتضطلع وزارة التموين و التجارة الداخلية حاليا بوضع مشروع قانون مستقل لوضع ضوابط "حماية المستهلك " ليواكب الممارسات التجارية التنافسية التي لم تكن مصر تعرفها من قبل في ظل سيطرة الدولة على الإنتاج و التوزيع و الأسعار .

هذا ولقد تنبه المشرع المصري في ظل سياسات الدولة الحديثة إلى أن الممارسة الديمقراطية هي أحد المكونات الأساسية لعم التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فتم إصدار القوانين الآتية :

- القانون رقم 100 لسنة 1993 بشأن ضمانات ديموقراطية التنظيمات النقابية المهنية .

- القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة .

- القانون رقم 13 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

- القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن تنظيم مجلس الشعب .

- القانون رقم 20 لسنة 1980 في شأن تنظيم مجلس الشورى . ولقد استهدف هذا القانون بصفة خاصة تعديل الأحكام المتعلقة بتحديد صفة العامل وصفة الفلاح , كما استهدف تدعيم الإشراف القضائي على العملية

الانتخابية بما يكفل نزاهة الانتخابات في ظل ضمانات استقلال وحيدة رجال
القضاء .

مشروع قانون المنافسة و منع الاحتكار

" نموذج للاستجابة التشريعية في شأن ضبط السوق في ضوء

سياسات تحرير التجارة واقتصاد السوق "

أولا : التأكيد على ضرورة تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في ضوء اتفاقات
التجارة الدولية :

لم يكن من الوارد في ظل سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي والتحكم
المركزي في الإنتاج و التوزيع بل و في سياسات التسعير أن تضع الدولة
تنظيما للمنافسة أو لمنع الاحتكار .

على أنه و منذ بدأت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي وما صاحب ذلك
من الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي المباشر لحساب
القطاع الخاص فقد بدأت الدعوة إلى تبني سياسة لتشجيع المتنافسين و
مناهضة الاحتكارات بما يحقق التوازن في السوق ويحقق حماية
للمستهلكين .

ولقد دعم هذا التوجه دخول مصر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد
الأوروبي و التي انتهت إلى تجديد اتفاقية الشراكة في مستهل هذا العام،
بالإضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المعلن عنها بتاريخ
1997/12/11 واتفاقية السوق المشتركة مع دول شرق وجنوب أفريقيا

واتفاقية التجارة والاستثمار المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية (5). ولقد أكدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص على أهمية التنظيم التشريعي لسياسة المنافسة بوصفها الأداة الرئيسية لإشباع الحاجات الفردية و الجماعية داخل أوروبا وخارجها (6). ولقد تطلبت اتفاقيات الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي قيام الدول النامية في حوض البحر الأبيض والتي تهرم هذه الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي بتبني بعض قواعد المنافسة التي تسود دول الاتحاد الأوروبي بما ييسر التجارة بين هؤلاء الشركاء وبين دول السوق الأوروبية ، ومنها على وجه الخصوص تلك القواعد التي تنظم المعاملات التي يتبين فيها السلوك الاحتكاري أو تلك التي يظهر فيها التعسف في استعمال وضع السيطرة (7). كذلك فقد أكدت دراسات الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية والمعرضة أثناء الدورة الثالثة والستون المنعقدة بالقاهرة في الفترة من 8-11 فبراير 1999 أنه وفي ظل اقتصاد السوق الذي يقوم على كل من الخصخصة و تحرير التجارة أنه وبينما تعد المنافسة قانونا وسياسة وركيزة أساسية لهذه المبادئ ، وبالإضافة إلى كونها أداة

(5) موجز حول تشريعات وسياسات المنافسة و الإحتكار ، جامعة لدول العربية . الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، فبراير 1999 .

(6) Mc. Gowan , F. , 1994 , Ec competition policy , in the economics of the European community , ed. by A . El-Agraa , New York , Harvester Wheatsheaf , p. 188 .

(7) لذلك السبب فقد صدر كل من التشريع التونسي و المغربي و هما أطراف في اتفاقات منفردة بين كل منهما والاتحاد الأوروبي - متوافقة مع متطلبات الاتحاد الأوروبي في شأن تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ، فظهر القانونين التونسي والمغربي في كتاب جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة و الستون ، القاهرة ، 8- فبراير 99 ، الجزء الثالث .

لتحسين تنافسية الاقتصاد وإمداده بالديناميكية والكفاءة والفعالية ، فإنها تعد أيضا وسيلة لحماية المستهلك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضد آثار الاتحادات والتمركز والهيمنة (8) .

ولقد توجت اتفاقات جولة أورجواي التأكيد على ضرورة إصدار تشريعات منظمة للمنافسة و مانعة للاحتكارات الضارة فيما تناولته من مكافحة الممارسات التجارية التقليدية من جانب الشركات وما ورد بنصوصها من ضرورة مراعاة عوامل المنافسة لدى تنفيذ التدابير التجارية من جانب الحكومات .

لذلك وعلى سبيل المثال فقد ورد نص المادة 17 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية و التجارة لعام 1994 -والذي يضم الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية و التجارة لعام 1947 - على التزام كل طرف من الأطراف المتعاقدة بالزام الشركات التابعة للدولة أو الشركات الخاصة الممنوحة امتيازات حصرية عند إجراء أي تعاملات متعلقة بالبيع أو الشراء والتي تشمل على عمليات استيراد أو تصدير بالتصرف وفقا لمبدأ عدم التمييز التجاري و أن تتيح لشركات الأطراف الأخرى المتعاقدة فرصة ملائمة للمنافسة في شأن الاشتراك في هذه المشتريات أو المبيعات ما لم تكن هذه السلع لاستخدام حكومي (9) .

كذلك فقد أوضح الاتفاق بشأن تنفيذ المادة [6] [اتفاق مكافحة الإغراق] على أن تطبق المادة الثانية في شأن تقرير الضرر المادي على الصناعة

(8) أعمال الدورة 63 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المرجع السابق ibid .

(9) Franco SOUTY , Theorie de l'effet , les entreprises des pays tiers et le respect de la concurrence sur le marche European , Revue de la concurrence, no 65 , Janv. 1992 , p. 6.

المحلية لا يجب أن ينسب فيه إلى الواردات المدعى بكونها مفرقة ضررا ناجما عن عوامل أخرى مثل الممارسات التقييدية للمنتجين الأجانب أو المحليين و المنافسة فيما بينهم . وهو ما ورد أيضا في تحديد مفهوم الضرر الناجم عن الدعم إذ لا يعد ضررا مرتبطا بالدعم طالما أن السبب فيه هو تلك الممارسات التجارية التقييدية للمنتجين أو المنافسة فيما بينهم .

وفي ذات السياق المؤكد إلى الحاجة إلى تنظيم المنافسة فقد اعترف اتفاق الضمانات بضرورة تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية وعدم الحد منها بحيث يجب الإلغاء التدريجي للقيود على التصدير واتخاذ ترتيبات السوق النظامية وأية تدابير أخرى تطبقها الحكومة في إطار التنافسية .

وفي مجال حقوق الملكية الفكرية فقد ورد نص المادة 8 من اتفاقية التريبس TRIPS بإمكان اتخاذ التدابير التي تمنع صاحب حق الملكية الفكرية الإستثنائي من إساءة استخدامه أو اللجوء إلى ممارسات من شأنها التقييد التعسفي للتجارة أو التأثير السلبي على النقل الدولي للتكنولوجيا . لذلك فقد أتاح الاتفاقية للبلدان الأعضاء تحديد تلك الممارسات أو القيود على الترخيص التي يمكن أن تشكل في بعض الأحيان إساءة لاستخدام الحق أو يكون لها تأثير سلبي على المنافسة في السوق وسمحت للدول الأعضاء باتخاذ التدابير الملائمة لمنع هذه الممارسات . ومن ذلك على سبيل المثال حق حكومة الدولة العضو في منح التراخيص الإجبارية و الحق في استعمال الاستيراد الموازي⁽¹⁰⁾ .

ومثل هذه الأحكام المشجعة للمنافسة و المانعة للاحتكارات التعسفية أو

(10) A. YUSSUF and . A . MONCAYO ,Intellectual property protection and international trade , exhaustion of rights revisited , world competition , vol.1 , 16 , 1992, p.115.

الضارة قد وردت في مواطن عديدة بهذه الاتفاقات ومن ذلك ما ورد في المادة الثامنة من الاتفاق العام للتجارة و الخدمات حيث جاءت بضرورة أن يكفل كل عضو عدم قيام أي مورد احتكاري بخدمة ما في أراضه بالتصرف عند توريده للخدمة الاحتكارية في السوق بطريقة تتنافى مع التزامات العضو المتعلقة بمبادئ الاتفاقية الأساسية وبموردي الخدمات من البلدان الأعضاء وبما يخل بقواعد المنافسة⁽¹¹⁾

وإذا كانت الحاجة إلى وضع قواعد منظمة للمنافسة على المستوى الدولي قد بدت ملحة و دفعت إلى البحث عن تنظيم اتفاق خاص بها يضم إلى الاتفاقات الملحقة باتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية ، فإن ذلك يؤكد في حد ذاته استقرار المبادئ المتعلقة بضرورة تبني سياسات وطنية لتنظيم المنافسة و منع الاحتكار في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وإذا كان هذا هو ما تؤكد عليه و تلزم به الاتفاقات الدولية الجمعية والثنائية التي التزمت بها مصر ، فإنها قد لمست بذاتها وفي إطار التغيرات التي طرأت على سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية ضرورة وضع تشريع منظم للمنافسة فوضعت وزارة التموين و التجارة الداخلية مشروعاً بقانون " تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار " تم اعتماده من اللجنة الوزارية المختصة بالتشريع بوزارة العدل و رفع إلى مجلس الوزراء، ومن المنتظر عرضه على مجلس الشعب في دورته القادمة .

⁽¹¹⁾ ولقد وردت نصوص مماثلة لإرساء التنافسية في المشاورات الخاصة بالحقوق و الالتزامات المتعلقة بتسوية المنازعات .

ثانيا : أهم ملامح المشروع المصري المنظم للمنافسة و المانع للاحتكار :

1- فلسفة المشروع و أهدافه :

أوضح ما تقدم بيانه ضرورة إصدار تشريع لتنظيم المنافسة و منع الاحتكار في مصر بهدف ضبط السوق و منع الممارسات التنافسية الشرسة والاحتكارات المقيدة لحرية التجارة التي تعد شرطا ضروريا لتحقيق متطلبات الالتزامات الناجمة عن الاتفاقات الدولية . ومن ناحية أخرى فإن الإصلاح الاقتصادي و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي المباشر وتنامي دور القطاع الخاص في مصر أظهر الحاجة الملحة لإصدار مثل هذا التشريع . ولقد أظهرت بعض الأمثلة العملية أهمها تنظيم المنافسة في سوق التعامل سواء على السلع أو الخدمات و التي كان من أهمها ما اهتمت به وسائل الإعلام في شأن إحدى شركات توزيع السلع الغذائية التي اتهمها التجار المصريون بتعمد بيع السلع بأقل من سعر التكلفة بهدف استبعادهم من المنافسة و في شأن إحدى الشركات الأجنبية التي أرادت الاستحواذ على أهم المستشفيات الخاصة في مصر مما أكد ضرورة التنظيم القانون للسيطرة على السوق .

وهكذا فإن أهداف إعداد مشروع قانون تنظيم المنافسة و الاحتكار كانت واضحة منذ البداية لدى الوزارات العديدة التي ساهمت في إعداد المشروع الذي تتابع وزارة التموين و التجارة الداخلية [بوصفها الوزارة المختصة] تقديمه إلى مجلس الشعب لإقراره .

فمن ناحية أولى يسعى هذا القانون إلى تحديد المقصود بالممارسات الاحتكارية المطلقة التي يجب استبعادها و تلك الممارسات الاحتكارية النسبية التي يجب رصدها لمنع سوء استغلالها للإضرار بالتنافسية في سوق التعامل على السلع و الخدمات .

كذلك يهدف المشروع إلى تحديد الممارسات التجارية التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالمنافسة حتى يمكن رصدها و بالتالي حظرها أو رصدها لاتخاذ الإجراءات المناسبة نحو توقيفها أو منع الضرر الناجم عنها .

ويمكن الهدف الأصيل مما تقدم كله في تحقيق مناخ تنافسي عادل يسمح بدخول المتنافسين و خروجهم من سوق الإنتاج و التوزيع بغير قيود بما يحقق مصلحة المنتجين والتجار ومصلحة المستهلكين ويسمح بالتالي باستقرار النشاط الاقتصادي وتهيئة مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي.

2- نطاق الحظر الوارد بالمشروع :

حرص مشروع القانون على ألا يكون هناك بحسب الأصل أي ممارسات محظورة بذاتها ، و إنما توجهت المادة الأولى منه إلى تأكيد أهداف القانون وفلسفته بما ورد فيها من وجوب أن يكون استعمال الحق في المنافسة على النحو الذي لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها مع عدم الإخلال بما تقضي به الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر.

لذلك فإن المادة الرابعة قد وردت عامة بحظر الاتفاقات أو إبرام أي عقود أو ممارسة أي نشاط من شأنه الإخلال بقواعد المنافسة الحرة . وفي سبيل ذلك أوردت هذه المادة بعض الأمثلة على الممارسات و الاتفاقات التي يكون من شأنها أن تؤدي إلى هذا الإخلال و منها على سبيل المثال التلاعب في أسعار المنتجات محل التعامل بزيادتها أو بتخفيضها أو تثبيتها أو بأي صورة أخرى . ويدل ذلك على أن المشرع قد حرص على أن يثبت أن هذا الاتفاق أو تلك الممارسة أو غيرها من الصور قد قصد منها الإخلال بقواعد المنافسة الحرة حتى يتم التصدي لها أو العقاب عليها وفقا لما ورد به المشروع .

أما المادة الخامسة من القانون فقد وردت بحظر استخدام وضع السيطرة بإساءة استخدامها للقيام بممارسات ضارة بالمنافسة . و هي في هذا تنتهج ذات المنهج الذي قامت عليه فلسفة القانون و هو عدم تجريم أو حظر ممارسة بعونها أو وضع بذاته و إنما صده و مواجهته متى ما كان من شأنه الإخلال بقواعد المنافسة .

وفي سبيل ذلك فقد تبنى المشروع تعريف السيطرة الذي استقرت عليه التشريعات المقارنة و بصفة خاصة التشريع الأوروبي . لذلك فقد ورد نص المادة 2/ج بأن السيطرة هي إوضع يتمكن من خلاله شخص أو مجموعة من أشخاص تعمل معا من التحكم في سوق المنتجات و ذلك بالاستحواذ على نسبة تجاوز 30% من حجم السوق ، بالإضافة إلى ظروف تركيبية السوق و وضع الشخص بالنسبة للمنافسين الآخرين ، وتصرفاته في السوق خلال الفترة السابقة و غير ذلك من العوامل الأخرى.

وإذا كانت هذه المادة قد أوردت بعض الأمثلة على إساءة وضع السيطرة بما يؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة الحرة في الوضع المعتاد مثل الامتناع عن التعامل في المنتج بالبيع أو الشراء ، إلا أن ذلك و كما هو الشأن بالنسبة إلى المادة الرابعة يقتضي إثبات وضع السيطرة بكل شروطه من ناحية أولى و إثبات أن صاحب وضع السيطرة قد تعمد إساءة استخدامها للإضرار بالمنافسة من ناحية أخرى (12).

(12) ورد نص المادة الخامسة بما يلي : يحظر على الأشخاص ذوي السيطرة إساءة استخدامها بالقيام بممارسات ضارة بالمنافسة وعلى الأخص ما يأتي :

(1) الامتناع عن التعامل في المنتج بالبيع أو الشراء أو بالحد من هذا التعامل أو عرقلته أو باية صورة أخرى بما يؤدي إلى فرض سعر غير حقيقي له .

(2) قتلأعب في الكميات المتأحة من المنتج بما يؤدي إلى التعامل عجز أو وفرة غير حقيقية فيه.

- على أن الاحتكار لا يجب أن يؤثم في حد ذاته و بصفة خاصة ما إذا كان الاحتكار طبيعياً قائماً على الخبرة و العلم في مجالات محددة كما هو الشأن بالنسبة للاحتكار في مجال حقوق الملكية الفكرية .

- كذلك فإن الممارسات الاحتكارية يجب أن تكون متاحة متى كان الهدف الرئيسي منه هو تحسين ظروف الإنتاج أو التوزيع أو تصدير التكنولوجيا أو تحقيق فائدة للمستهلكين تفوق آثار تنظيم المنافسة ، لذلك فقد ورد نص المادة السادسة من المشروع مخرجاً لهذه الحالات من نطاق الحظر الوارد في المادة الرابعة .

- كذلك و بالنظر إلى أن القواعد التي وردت بها نصوص المشروع جاءت عامة بحيث يمكن تطبيقها على الممارسات التي تقوم بها الدولة ذاتها ، فإن المشرع و بما وردت به المادة السادسة أيضاً قد إنتهج سياسة تبيح لرئيس مجلس الوزراء إصدار القرارات التي من شأنها إخراج بعض الاتفاقات و الممارسات التي و إن اتصفت بكونها احتكارية في ذاتها إلا أن دور الدولة في تقدير ضرورتها لما تنفرد به من وضع خاصة يجب أن يتيح

(3) الامتناع عن إبرام صفقات بيع أو شراء أحد المنتجات مع أي شخص أو بيع المنتجات محل تعامله بأقل من تكلفتها الفعلية ، أو بوقف التعامل معه كلياً ، وذلك دون مبرر وبما يؤدي إلى الحد من حريته في دخول السوق أو خروجه منه في أي وقت .

(4) تطبيق إبرام عقد أو اتفاق على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق .

(5) إمدار تكاليف القرض بين المتنافسين بتمييز عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر .

استثناءها من الحظر الوارد في المادتين الرابعة و الخامسة (13).

3- السلطة المختصة :

نص مشروع القانون على إنشاء جهاز يسمى "جهاز المنافسة" يتبع الوزير المختص مع وضع قدر كبير من الضمانات لاستقلالية و ضمان توافر الخبرة الفنية و الحيدة في شأنه . ولقد جعل المشروع لهذا الجهاز سلطة فحص حالات الاحتكار سواء كان ذلك ناجما عن شكوى أو بناء على تحرك تلقائي من الجهاز لفحص الحالات التي يشتبه فيها.

ولقد أثار البعض من عدم توافر القدرة لدى الجهاز في بحث الحالات أو اتخاذ لقرارات غير صائبة خصوصا في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة التي تعتبر شرطا لقيام المخالفات خصوصا في شأن تحقيق نسبة السيطرة (30% من حجم السوق) . و ردا على هذه المخاوف التي تبدو مبررة فإن الأمر في حقيقته لا يتعلق بالتشريع ذاته ولا بهذا التشريع على وجه الخصوص وإنما يتعلق بإتخاذ التشريع وإعداد الجهاز إعدادا جيدا يسمح بتلافي السلبيات كما حدث في الدول الأخرى و كما حدث بشأن جهاز مكافحة الإغراق و الدعم التابع لوزارة التجارة الخارجية و الذي استطاع أن يحقق في فترة وجيزة من الزمن نجاحا كبيرا بفضل الاهتمام بتوفير

(13) يخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه في المادة (4) ، الممارسات والاتفاقيات المفيدة للمنافسة التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض التكاليف أو تحسين ظروف الإنتاج أو التوزيع ، أو تشجيع التطوير التكنولوجي ، إذا كانت تحقق فائدة للمستهلك تفوق آثار الحد من حرية المنافسة .

كما يخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه في المادتين (4,5) الاتفاقات التي تبرمها الحكومة بقصد تطبيق أسعار محددة للمنتجات الإستراتيجية التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكذلك المنتجات التي تتفرد بأوضاع خاصة تكتضيها طبيعتها وفقاً لأحكام التشريعات المنظمة لها.

الإمكانات الفنية و المادية له و للعاملين به .

4-مدى توافر الجزاءات المقررة مع أهداف القانون و توفير الثقة

للاستثمار :

وردت نصوص المواد من 26 إلى 29 من مشروع القانون بوضع العقوبات الجنائية على انتهاكات نصوص القانون و مخالفة الحظر الوارد بنصوصه .
لذلك و على سبيل المثال ورد بالمادة [26] عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه و لا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وبتعويض لا يجاوز 10% من قيمة النشاط محل المخالفة في شأن كا مخالف لأحكام المواد 4 , 5 , 7 , 10 , 12 من القانون .

ولقد أثار العقاب البدني عن تلك المخالفات الاقتصادية جدلا كبيرا حول جدوى مثل هذه العقوبة في هذا المجال بصفة عامة و في شأن هذا القانون بصفة خاصة . وتبدو أهمية هذه الملاحظات فيما قد يتعرض له الاستثمار والنشاط الاقتصادي من تراجع بسبب التخوف الناجم عن التطبيق الخاطئ للقانون أو ما يتعلق بالحبس الاحتياطي و غيره من الإجراءات التحفظية المصاحبة لإجراءات التحقيق و قبل ثبوت المخالفة , ناهيك عن توقيع العقوبة البدنية حتى في حالة ثبوت ارتكاب الفعل المخالف .

ولقد نالت هذه الملاحظة حظها ليس من البحث ليس في مصر وحدها وإنما في العديد من التشريعات الأخرى . على أنه وبالرغم من حساسية هذا الموضوع إلا أن الضمانات المقررة والإجراءات السابقة تحريك الدعوى العمومية في شأن الأفعال المحظورة بموجب هذا القانون قد وضعت بما يجعل إيقاع العقاب البدني آخر الوسائل المتاحة لتجنب الضرر المتعمد بالمنافسة بعد استنفاد الجهاز المختص لأساليب المتابعة و إجراءات

تصحيح الأوضاع , حيث وضعت بيد رئيس الجهاز سلطة طلب تحريك الدعوى العمومية إن ارتأى عدم استجابة المخالف لقرارات الجهاز أو عدم وفائه بالالتزامات المترتبة عن مسؤوليته عن تعويض الأضرار .

المبحث الرابع

الأثر المباشر لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية و ملحقاتها على التشريع في مصر

تمهيد :

انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة 1947 في مايو 1970 و شاركت في جولة طوكيو (73-79) ثم شاركت بشكل أكثر إيجابية في جولة أوروغواي و انضمت أخيرا و كعضو أصيل في اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموقعة في مراكش 1994 و التي بدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير عام 1995 .

و لقد تضمنت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية مبادئ أساسية تلتزم بها الدول الأعضاء في تشريعاتها الداخلية من أهمها .

■ مبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية . و هو المبدأ الرئيسي من بين كل مبادئ التنظيم الهادف لتحرير التجارة الدولية . و يعني هذا المبدأ أن أي ميزة تجارية يمنحها طرف متعاقد لدولة ما تطبق في الحال على كافة أعضاء الاتفاقية بدون أي قيد أو شرط.

■ و يلحق بهذا المبدأ مبدأ عدم التمييز ، (نص المادة 2 من الاتفاقية فقرة 1/أ) و الذي تلزم بموجبه كل دولة عضو بالآ يميز تجارة طرف من أطراف الاتفاقية على منتجات طرف آخر بأي طريقة من الطرق .

■ مبدأ المعاملة الوطنية . و يقصد بهذا المبدأ تعامل السلع المستوردة و بعد خضوعها للتعريفة الجمركية ذات المعاملة التي تلقاها السلع الوطنية بحيث لا يكون هناك فارق بين النوعين من السلع إلا خضوع السلعة

المستوردة للتعريف الجمركية (و التي قلصت الاتفاقية من قيمتها) حتى تتساوى ظروف المنافسة في السوق بين السلع (14) .

على أن ما يعرف باسم اتفاقية منظمة التجارة العالمية هي في الواقع مجموعة من الاتفاقية و الأدوات القانونية التي بلغ عددها عشرون اتفاقا و آلية اعتبرت جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية الأم وردت في أربعة ملاحق سمي الأول منها الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع ورد منها الملحق 1- ألف به 12 اتفاقا (الزراعة والصحة والصحة النباتية والمنسوجات والملابس والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الاستثمار واتفاقية مكافحة الإغراق وقواعد التقييم الجمركي والفحص قبل الشحن وقواعد المنشأ وإجراءات الترخيص بالاستيراد والدعم والتدابير التعويضية، واتفاقية الوقاية.

أما الملحق 1/ب فهو خاص بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، كما يتضمن الملحق 1/ج اتفاقية التريبس . أما الملحق الثاني فخاص بوثيقة التفاهم بشأن قواعد و إجراءات تسوية المنازعات . و يخص الملحق الثالث آلية مراجعة السياسة التجارية . و أخيرا فقد انحصر الملحق الرابع بعد عام 1998 في اتفاق التجارة المدنية في الطائرات ، والاتفاق الدولي لمنتجات الألبان .

وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء و من بينها مصر وقد وقعت على الوثيقة

(14) و من بين هذه المبادئ أيضا مبدأ استخدام التعريف الجمركية وحدها لتقييد حركة التجارة بين أطراف الاتفاقية و إستبعاد كل القيود و الإجراءات غير

جمركية [NO-TERRIFFBARRIERS] و التي تعزل القيود الكمية أعنها [QUANTATIVE RESTRICTIONS] .

عندئذ تبنت الاتفاقية مبدأ الـ RELIPROCITY و هو مبدأ يقضي بخلق القيود التجارية من كل نوع و من تلك القيود الجمركية TARIFF حتى تقبل كل

الدول أمام تحرير التجارة .

متضمنة كافة الاتفاقات السابقة فإنها تلتزم بإصدار التشريعات الداخلية التي تؤدي إلى إنفاذها حتى تتولى الجزاءات المترتبة على عدم الالتزام بنصوص الاتفاقية.

وحيث ورد نص المادة (151) من الدستور المصري باعتبار الاتفاقيات الدولية التي يوافق عليها مجلس الشعب ويصادق عليها رئيس الدولة جزءا من التشريع الداخلي ، لذلك فإنه و بحسب الأصل تكون نصوص اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية نافذة بذاتها بوصفها جزءا من التشريع الداخلي .

على أنه و بالنظر إلى أن صياغة هذه الاتفاقية و ملحقاتها قد وردت بتوجيهات لا تتضمن بنود تنفيذها ، وماتحة قدرا كبيرا من الاختيارات في شأن تنفيذ ما ورد بها من التزامات ، فإنه يصبح من الضروري أن يصدر المشرع المصري تشريعات داخلية يضع فيها نصوصا صريحة محددة بشأن الضوابط والإجراءات والجزاءات التي تتيح إنفاذ الاتفاقية فعليا .

ومن ذلك على سبيل المثال ما سوف نعرض له من تحديد مدة الحماية المقررة لحق المؤلف والتي ورد بها نص المادة 12 من اتفاقية التريبس بأنها وبحد أدنى خمسون عاما تحسب من أول العام التالي لوفاة المؤلف . وفي هذا الصدد أصبح من اللازم أن يتصدى المشرع بنص تشريعي يحدد اختيار مصر بالنسبة للمدة المقررة للحماية في ضوء المصلحة القومية .

ولما كنا و قد درسنا في المبحث السابق مشروع قانون المنافسة والاحتكار كنموذج للأثر غير المباشر لاتفاقات التجارة الدولية وانتهاج سياسات اقتصاد السوق على التشريع ، فإنه يكون من المناسب أن نخصص هذا المبحث لدراسة الأثر المباشر لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة

العالمية على التشريع المصري و الذي تخيرنا بشأنه مشروع قانون حماية حقوق الملكية الذهنية بوصفه يمثل تقنياً للاحتكار الطبيعي لهذه الحقوق بالمقابلة مع التوجه العام إلى تحرير التجارة و التنافسية في الاتفاقية وبالمقابلة مع النموذج المدروس في المبحث السابق بشأن ترسيخ المنافسة في السوق الداخلي⁽¹⁵⁾ .

حالة الدراسة

أثر اتفاقية التريبس على التشريع المصري

تمهيد : باتضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الملحقة التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورجواي فقد التزمت مصر بما ورد في الملحق 1/ج والخاص باتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية .

ومن أهم النتائج المترتبة على الالتزام بالاتفاقية السابقة هو اتساع الحقوق الفكرية محل الحماية في مصر ، ذلك أن الحماية في ظل القانون المصري الحالي تقتصر على الحقوق والمجالات التقليدية وهي:

- 1- العلامات التجارية ، والتي ينظمها القانون رقم 57 لسنة 1939.
- 2- براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وينظمها القانون رقم 132 لسنة 1949
- 3- قانون حماية حق المؤلف والمنظم بالقانون رقم

⁽¹⁵⁾ يمكن أن نشير هنا إلى أن المناقشة يجب أن تتوجه أيضا إلى القانون رقم 161 لسنة 1998 بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية و الذي ينظم مكافحة الإغراق و الدعم و لزيادة غير المبررة في الواردات . فهذا القانون هو الجناح الثاني لتحقيق حرية و استقرار التجارة الداخلية في مقابل قانون المنافسة و الاحتكار: Gemei ، دراسة بعنوان قانون مكافحة الإغراق، مطبوعات مركز الدراسات بمجلس الشعب المصري .

354 لسنة 1954.

أما في ظل التزامات مصر بموجب اتفاقية التريبس فقد أصبح لزاما عليها أن تمد نطاق حماية الحقوق إلى مجالات جديدة تتمثل في :-

- 1- المؤشرات الجغرافية. 2- التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة.
- 3- المعلومات غير المفصح عنها. 4- الحقوق المجاورة لحق المؤلف.
- 5- الأصناف النباتية .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن اتفاقية التريبس قد وسعت من نطاق الحماية حتى في شأن الحقوق التقليدية محل الحماية في القانون المصري وولدت التزامات جديدة أصبح من اللازم تحقيق الحماية التشريعية لها بنصوص قانونية جديدة .

أولا: حماية حق المؤلف والحقوق المتصلة به

1- الحماية في ظل التشريع الحالي : رقم 354 لسنة 1954 : ينظم حق المؤلف في مصر حاليا القانون رقم 354 لسنة 1954 والذي نصت المادة الأولى منه بتحديد المصنفات التي يحمي القانون مؤلفوها وذلك بالنص على امتداد حماية القانون إلى مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

وقد أوردت المادة الثانية من القانون قائمة وردت على سبيل المثال لهذه المصنفات شملت المصنفات المكتوبة ومصنفات الرسم والتصوير والنحت والعمارة والتمثليات والموسيقى ومصنفات التصوير السينمائي والخرائط الجغرافية الخ .

ولقد أتى المشرع بموجب القانون رقم 38 لسنة 1992 بتعديل المادة الثانية من قانون 1954 بإضافة مصنفات برامج الحاسب الآلى

وقواعد البيانات وما يماثلها بما يصدر به قرار وزير الثقافة ، وهى إضافة هامة سبق بها المشرع اتفاقية التريبس فيما ورد بها من ضرورة اعتبار مصنفات برامج الحاسب الآلى من قبيل حقوق المؤلف.

هذا ولقد تم تعديل نص المادة (20) من قانون حماية حق المؤلف وجعل المشرع مدة حماية حقوق الاستغلال المالى للمصنفات الأدبية والفنية خمسون عاما تالية على وفاة المؤلف . ولكن المشرع اقتصر على خمسة عشر عاما من تاريخ أول نشر بالنسبة لمصنفات التصوير المرئية والسمعية والبصرية التي ليس لها طابع إنشائى .

هذا وقد ألزمت المادة 48 و41 من القانون مؤلف وناشري وطابعي ومنتجي المصنفات الأدبية والفنية بإيداع مصنفاتهم مع المساواة بين المؤلفين المصريين والأجانب .

كذلك فقد خصص القانون الباب الثالث لقواعد وأحكام حماية حق المؤلف مبيناً إجراءات الحماية والتظلم حق ومنح السلطة الجوازية للمحكمة المختصة بنظر النزاع موضوعياً بأن تأمر بإتلاف نسخ أو صور المصنف الذى تم الاعتداء على حق المؤلف فيه .

أما في الفصل الثانى من الباب الثالث فقد ورد نص المادة 47 بتقرير الجزاء على الاعتداء على حق المؤلف ويتمثل في الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف أو بإحدى هاتين العقوبتين ، أما في حالة العود فإن الحبس يصبح وجوبياً ولا تقل الغرامة عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف . وفى جميع الأحوال أوجب المشرع في حالة ثبوت جريمة الاعتداء على حق المؤلف بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة في ذلك وبنشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

كذلك أجاز المشرع للمحكمة القضاء بخلق المنشأة التي استخدمها أصحابها في ارتكاب أفعال الاعتداء على حق المؤلف مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

وبالرغم من مصر قد انضمت إلى اتفاقية برن (1971) لحماية الأعمال الأدبية والفنية اعتباراً من 7 يونيو 1977 وإلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo (الموقعة في أستوكهولم 1967) وذلك اعتباراً من 14 يناير 1975 إلا أن مصر لم تنضم إلى الاتفاقية الدولية لحماية المؤدين ومنتجي الفوتوجرافات وهيئات الإذاعة (اتفاقية روما) وهي الحقوق المعروفة باسم الحقوق المجاورة. (16)

2- ما أستخدمه مشروع القانون الجديد بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ضوء اتفاقية التريبس.

1/2- ورد نص المادة (142) من مشروع القانون ملتزماً باتفاقية التريبس في عدم شمول الحماية لما يلي:

أ- مجرد الأفكار وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات حيث وإن كانت معبراً عنها أو موصوفة حتى وإن تم إدراجها في مصنف .

ب- كذلك فقد حجب المشروع الحماية عن :

ب/1: الوثائق الرسمية أيا كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، ومن ذلك القوانين واللوائح والقرارات إلخ.

ب/2: أخبار الحوادث والأخبار الصحفية إلا إذا تم تجميعها بشكل يتميز بالابتكار في الترتيب أو اتسمت ببذل مجهود شخصي يرقى بها إلى الحماية.

(1) صدقت مصر على اتفاقية جنيف لعام 1971 بشأن حماية منتجي التسجيلات الصوتية (الفونوجرامات) عام 1977 وتم العمل بها اعتباراً من عام 1978.

2/2- جعل المشروع (م143) الفلكلور الوطني ملكا للدولة تقوم الوزارة صاحبة الاختصاص بشأن ممارسة حقوق المؤلف الأدبية والمالية عليه .

3/2 ورد نص المادة (148) من المشروع موضحاً أن الحق المالي للمؤلف يشمل أي صورة من صور إتاحة المصنف للجمهور ومن ذلك إتاحتة من خلال أجهزة الكمبيوتر والشبكات وأي وسيلة تكنولوجية أخرى .

4/2 بالتوافق مع المادة 14 من اتفاقية التريبس فقد ورد نص المادة 155 من مشروع القانون المصري و لأول مرة بتقرير الحماية لما يعرف باسم "الحقوق المجاورة" . لذلك فإن فناني الأداء و خلفهم العام يتمتعون بحق أدبي أبدي لا يمكن التنازل عنه ولا يقبل التنازل أو الحجز عليه يخولهم: الحق في نسبة الأداء الحي أو المسجل إليهم و على النحو الذي أبدعوه عليه . وذلك بالإضافة إلى الحق في منع أي تغيير أو تشويه أو تحريف لأدائهم.

5/2 - ووفقا للمادة 156 من مشروع القانون فإن فناني الأداء يتمتعون بالحقوق المالية التي تخول لهم حقوقا استثنائية تسمح لهم : بتوصيل أدائهم إلى الجمهور و الترخيص بالنشر أو التاجير أو الإعارة للتسجيل الأصلي للأداء أو النسخ منه, و ذلك بالإضافة إلى حقهم في منع أي استغلال لأدائهم بأية طريقة من الطرق بغير ترخيص كتابي مسبق.

6/2 - أما المادة 157 من المشروع فقد سمحت لمنتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستثنائية التي تبيح الإتاحة العلنية للتسجيل الصوتي بالوسائل السلكية و اللاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب الآلي أو غيرها من الوسائل , مع الحق في منع أي استغلال لتسجيلاتهم بغير ترخيص كتابي مسبق .

7/2 - كذلك فقد منحت المادة 158 من مشروع القانون هيئات الإذاعة الحقوق المالية الاستثنائية التي تبيع منح الترخيص باستغلال تسجيلاتها مع منع الغير من أي توصيل أو إتاحة لهذه التسجيلات بغير إن كتابي مسبق منها.

8/2 - أما فيما يتعلق بمدة الحماية المقررة لحق المؤلف فقد ذهب المشروع في بادئ الأمر إلى تجاوز الحدود الدنيا المقررة في اتفاقية التريبس فجعلت مدة الحماية سبعون عاما تحتسب من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاة المؤلف. و بالرغم من ذلك و في مناقشات مجلس الشعب المصري انتصر الرأي الذاهب بضرورة الالتزام بالحد الأدنى المقرر في المادة الثانية عشر من اتفاقية التريبس وهو خمسون عاما تحتسب من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاة المؤلف.

9/2 - و من المستحدثات التي ورد بها مشروع قانون حماية الملكية الذهنية أيضا ما جاء بنص المادة 170 من منح الوزارة المختصة الحق في الترخيص الإجباري لمن يطلب ذلك بشأن نسخ أو ترجمة أي مصنف محمي طبقا لأحكام القانون ، متى ما كان القرار بالترخيص الإجباري مسببا ومحددا بالنطاقين الزمني و المكاني المحققين لحدود الغرض من هذا الاستثناء ، مع الالتزام بتعويض المؤلف صاحب الحق تعويضا عادلا.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمصر في شأن ما سمح به مشروع القانون من التوسع في الترخيص الإجباري . إلا أننا نعتقد أن حدود الترخيص الإجباري التي عالجها مشروع القانون لم تتجاوز ما سمحت به اتفاقية التريبس . وحقيقة الأمر أن الاعتراضات التي تتعرض لها مصر في هذا الصدد ليست إلا وليدة للصراع الاقتصادي الحتمي بين أصحاب الحقوق التي وردت بها استثناءات الترخيص الإجباري و بين المصلحة الوطنية

التي يريد هذا النص تحقيقها. و يدعونا ما تقدم إلى ضرورة التمسك بهذه الاستثناءات متى ما تحققت منها المصلحة الوطنية مع الحرص على عدم الإضرار بأصحاب الحقوق حين التنفيذ.

ثانيا: الملكية الصناعية

1-العلامات التجارية :

1/1- حماية العلامات التجارية في ظل التشريع القائم :

صدر القانون رقم 57 لسنة 1939 الخاص بالعلامات و البيانات التجارية وتضمن تحديد المقصود بالعلامات التجارية على أنها [الأسماء المتخذة شكلا مميزا و الإمضاءات و الكلمات و الحروف و الأرقام و الرسوم والرموز وعنوانات المحال و الدمغات و التصاویر و النقوش البارزة وأية علامات أخرى أو أي مجموعة منها , إذا كانت تستخدم لتمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي]

وقد نصت مادة 2 من القانون على أن يعتبر من قام بتشغيل العلامة مالكا لها دون سواه و لا يجوز المنازعة في ملكيتها إذا استعملها من قام بتسجيلها مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل بدون منازعة . ولقد اشترط القانون أن لا تتضمن العلامة التجارية أي تعبير مخالف للآداب العامة أو النظام العام أو العلامات المستثناة , كأعلام الدول والشعارات كذلك فقد نصت المادة 18 من قانون 39 على أنه لا يجوز نقل العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجاري أو مشروع الاستغلال .

أما عن مدة الحماية فقد حددتها المادة 21 بعشر سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب مالكاها . كذلك ورد نص المادة 22 بسلطة القضاء في شطب العلامة بناء على طلب أي صاحب بشأن إذا لم تستعمل بصفة جديدة لمدة

خمس سنوات متتالية ، و جاءت المادة 23 بعدم جواز إعادة تسجيلها .
هذا و لقد جاءت المواد من 33 إلى 36 مكرر بتنظيم قواعد إنفاذ حماية الملكية الفكرية في العلامات بوضع الجرائم و الجزاءات فجرمت مادة 33 التزوير أو التقليد و الاستعمال لهذه العلامات المقلدة و المزورة بسوء قصد و فرضت عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين و غرامة لا تقل عن 50 جنيه ولا تزيد على 30 جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين لهذه الجرائم .
وجرمت المادة 34 مخالفة الأحكام المنظمة للبيانات التجارية وكل من استعمل علامة غير مسجلة .

وأجازت المادة 35 لمالك العلامة طلب اتخاذ الإجراءات التحفظية قبل رفع أي دعوى حتى يتم إيقاف الاعتداء على العلامة ، أما المادة 36 فأجازت للقضاء الحكم بمصادرة المضبوطات من الآلات و الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة و المنتجات و البضائع أو عناوين المحال أو غيرها مما يكون قد وضعت عليه العلامة موضوع الجريمة ، كما أجازت ذات إعادة نشر الحكم على نفقة المحكوم عليه و إتلاف المنتجات و الأدوات والعناوين وغيرها من الأشياء التي تحمل العلامات محل الجريمة .

هذا و لقد انضمت مصر لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية و ذلك عام 1951 ثم انضمت ثانية للاتفاقية بعد تعديلها في إستوكهولم (تعديل 1967) وذلك في عام 1974 لتصبح نافذة اعتبارا من 6 مارس 1975، وانضمت مصر كذلك إلى اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية و الصناعية لعام 1791 و ذلك عام 1974 . كما انضمت مصر أيضا إلى اتفاقية لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم و النماذج الصناعية لعام 1925 و ذلك عام 1952 .

2/1- أثر تنظيم العلامات التجارية في ضوء اتفاقية التريبس:

نظمت اتفاقية التريبس معايير الحقوق الناشئة عن العلامة التجارية في المواد من 15-21 و التي تبناها مشروع القانون المصري المعروض على مجلس الشعب ، والذي نظم أحكام العلامات و البيانات التجارية في المواد من 64 إلى 119 .

لذلك و لإفاد ما ورد باتفاقية التريبس فقد استحدث مشروع القانون المصري العديد من النصوص المنظمة للعلامات التجارية من أهمها ما يلي:
نص المادة 67 بعدم اشتراط تسجيل العلامة المشهورة عالميا في مصر وتمتع صاحبها بالحماية دون حاجة إلى التسجيل و أوجب على المصلحة الامتناع عن تسجيل أي علامة مطابقة على منتجات مماثلة ما لم يكن الطلب مقدما من صاحب العلامة المشهورة .

كذلك حظر النص تسجيل العلامات المشهورة المنسوبة على منتجات لا تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة المشهورة في تمييزها إذا كانت العلامة المشهورة مسجلة في دولة عضو بمنظمة التجارة الدولية وكان من شأن استعمالها حمل الغير على الاعتقاد بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة و تلك المنتجات و أن يؤدي استخدامها إلى الإضرار بصاحب العلامة المشهورة .

ما ورد به نص المادة (70) و (71) بتنظيم العلامة الجماعية وعلامة الخدمة .

ما ورد به نص المادة (72) من استفاد حق مالك العلامة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات التي تميزها إذا قام مالكها بتسويق تلك المنتجات في أي دولة أخرى أو رخص للغير بذلك .

ما ورد رقه نص المادة (81) مطابقا لنص المادة (5/15) من اتفاقية التريبس بوجوب نشر قرار قبول طلب تسجيل العلامة مع إتاحة مهلة زمنية مناسبة (60يوما) لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل .

ما ورد به نص المادة (88)مطابقا لنص المادة (21) من التريبس من جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها استقلالا عن المحل التجاري أو مشروع الاستغلال ، و ذلك على خلاف نص المادة 18 من قانون 57 لسنة 1939 كما سبق بيانه .

ما ورد به نص المادة (92) من المشروع بمنح المحكمة المختصة بصفة جدية لمدة 3 سنوات متتالية (مطابقا لنص م 1/19 من التريبس.

مدة الحماية : أبقي المشروع على مدة الحماية المقررة في القانون رقم 57 لسنة 39 و هي عشر سنوات قابلة للتجديد (بينما الحد الأدنى لحماية وفقا للمادة 18 من التريبس هو 7 سنوات) .

شدد المشروع في المواد 114 ف حالات التجريم و الجزاءات . لذلك فقد رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس إلى مدة لا تقل عن شهرين و ترك الحد الأقصى لتقدير القاضي مع رفع قيمة الغرامة إلى ما لا يقل عن خمسة آلاف جنيه و لا يزيد عن عشرون ألفا أو بإحدى هاتين العقوبتين في شأن تزوير أو تقليد العلامات أو استعمالها بسوء قد أو لبيع أو العرض لبيع أو الحيازة بقصد البيع أو تداول منتجات عليها علامة تجارية مقلدة أو مزورة مع العلم بذلك .

2/المؤشرات الجغرافية :

- لم يختص المشروع المصري في التشريعات الحالية المؤشرات الجغرافية بالحماية أثناء حصر العناصر التي لم تسجل كعلامة تجارية أو كجزء منها في المادة 5 من القانون رقم 57 لسنة 39 إذ ورد في الفقرة ح

"الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها . كذلك أجازت المادة 30 من ذات القانون إطلاق أسماء جغرافية على بعض المنتجات إذا كانت هذه الأسماء قد أصبحت ألفاظا تدل على نوع المنتج و ليس على مصدره" (17) .

و بالرغم من أن المادة سالفة الذكر تضمنت الحماية المقررة في المادة 2/2 من اتفاقية التريبس إلا أنها فرضت حماية المؤشرات الجغرافية حينما يتم تسجيلها كعلامة تجارية و ليس باعتبارها مؤشرا جغرافيا .

أمام المادة 30 سالفة البيان فإنها و إن أباحت استخدام المؤشر الجغرافي الذي شاع استعماله كلفظ للدلالة على النوع إلا أنها استتبت الأسماء الجغرافية للتمييز مما يتطابق مع موجبات الحماية في التريبس.

2/2- المؤشرات الجغرافية في مشروع القانون :عالج مشروع القانون
المؤشرات الجغرافية في المواد 105 إلى المادة 113 بالمطابقة مع أحكام التريبس .

لذلك ورد نص المادة 105 مقرر الحماية لهذه المؤشرات بوصفها كذلك وليس بوصفها علامة تجارية.

أكدت المادة 109 من المشروع على جواز إطلاق الاسم الجغرافي على بعض المنتجات حينما يشيع استخدامها كألفاظ دالة على نوع المنتجات دون منشأها الجغرافي

3 : الرسوم و النماذج الصناعية

1/3- في التشريع الحالي :

نظم المشرع المصري الرسوم و النماذج الصناعية في القانون رقم 132

(17) GEMEI ahmed , Ibid , p.13-45 .

لسنة 1949 والذي بدأت المادة 37 منه بتحديد المقصود بالرسم والنموذج الصناعي بوصفه كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .
ولقد ورد نص المادة 44 من القانون بتقرير مدة خمس سنوات لحماية الرسوم والنماذج الصناعية تبدأ من تاريخ طلب التسجيل ويمكن تجديدها لمدة فترتين على التوالي فقط .

2/3- في مشروع القانون :

اتسم مشروع القانون المعروض على مجلس الشعب بتطابقه مع الالتزامات المقررة في اتفاقية التريبس و جاء منظماً للرسوم و النماذج الصناعية في المواد من 120 و حتى 138 .

هذا و لقد ورد تعريف الرسم أو النموذج الصناعي مركزاً على استلزام الجودة و القابلية للاستخدام الصناعي , لذلك فقد وردت المادة 121 موضحة أن الرسم أو النموذج يفقد وصف الجودة بمجرد عرضه على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته قبل تاريخ التسجيل ولقد استتنت المادة الأخيرة مما سبق بصفة خاصة أن يكون العرض أو الوصف قد تم بعد تقديم طلب التسجيل في أى دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو يتعامل مصر معاملة المثل وذلك خلال فترة لا تجاوز ستة أشهر سابقة على تاريخ طلب التسجيل في مصر .

كذلك فلقد استحدث المشرع المادة 122 بمنح حق طلب التسجيل لجميع الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية من المصريين أو الأجانب المقيمين لمصر أو المقيمين فيها أو يتخذون مركزاً لنشاطهم إحدى الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل .

-ولقد عدل المشروع بنص المادة 127 من مدة الحماية المقررة للرسم والنماذج فجعلها عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في مصر وجعلها غير قابلة للتجديد إلا لفترة واحدة فقط بناء على طلب مالك الرسم أو النموذج .

-هذا ولقد ورد نص المادة (130)بقرار إداري إلزامي غير استثنائي باستخدام التصميم أو النموذج الصناعي المحمي مقابل تعويض عادل .

هذا ولقد انتهج المشروع ذات نهج القانون السابقة في عدم توقيع عقوبة بدنية على المعتدى على الحق في النموذج أو الرسم الصناعي واكتفى بتشديد عقوبة الغرامة فجعلها لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف وذلك في حالات التقليد والصنع والبيع والعرض أو الحيازة بقصد الاتجار والتداول للتصميم أو النموذج الصناعي المقلد مع العلم بذلك. أما في حالة العود فقد فرض المشروع عقوبة الحبس الوجوبى لمدة لا تقل عن شهر وضاعف الغرامة المقررة على الفعل المجرم مع تخويل المحكمة سلطة مصادرة المضبوطات والمنتجات موضوع الجريمة وتخويلها نشر الحكم في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

4: براءات الاختراع :

1/4 - في ظل القانون الحالى :

نظم المشرع المصرى براءات الاختراع بموجب المواد من 1 إلى 34 القانون رقم 132 لسنة 1949 ليمنح الحماية التي قررها لكل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة.

هذا والقصر الاستثناء من منح البراءات للاختراعات التي ينشأ من استغلالها إخلال بالنظام العام أو الآداب والاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية إلا إذا كان تصنيعها يتم بطرق أو عمليات كيميائية خاصة ، وفي هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات في ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها .

ولقد حددت المادة 12 مدة الحماية لبراءة الاختراع بخمس عشرة عاماً تبدأ من طلب البراءة يمكن تجديدها لمدة واحدة فقط لمدة لا تجاوز خمس سنوات بناء طلب صاحبها . أما الاختراعات المتعلقة بالأغذية والأدوية فمدة حمايتها عشر سنوات فقط ولا تقبل التجديد .

ولقد عالج القانون الحالي موضوع الترخيص الإجباري (م 30 وما بعدها)، بما يعطى الحق لإدارة البراءات بمنح ترخيص إجباري باستغلال الاختراع إذا لم يتم استغلاله في مصر خلال 3 سنوات من تاريخ البراءة أو عجز صاحبه عن الوفاء باحتياجات البلاد أو إذا أوقف استغلال الاختراع لمدة سنتين متتاليتين . ولقد اشترط المشرع تعويض صاحب البراءة تعويضاً مناسباً .

كذلك أجازت المادة (33) نزع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو الدفاع الوطني وهو نزع الملكية شامل كل الحقوق المترتبة على البراءة ويمكن قصره على حق استغلال الاختراع على أن يحصل صاحب البراءة على تعويض عادل .

وبالإضافة إلى لما تقدم عالج المواد من 48 إلى 60 الأحكام المشتركة بين البراءة والرسوم والنماذج في شأن التجريم والجزاء . وجاء نص م 48 بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامته لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على 30 جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من قلد موضوع

اختراع منحت عنه البراءة ، وكل من وضع بيانات على المنتجات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع .

ويلاحظ أن القانون الحالي قد نص في المادة 53 منه على حق من قدم طلب الحصول على براءة الاختراع في أي بلد يعمل مصر معاملة المثل في أن يطلب البراءة عن ذات الاختراع في مصر خلال سنة من تقديم الطالب في البلد الأجنبي ، وهو ما يعني عدم جواز تقديم طلب في مصر بعد تقديمه في بلد آخر لا يعمل مصر معاملة المثل .

أخيراً فقد ورد نص م (58) ينص على حق ذي الشأن في طلب تطبيق أحكام الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها مصر إذا كانت أكثر رعاية لهم من أحكام هذا القانون .

2- براءات الاختراع في مشروع القانون المعروض على مجلس الشعب:

1/2- ألغى مشروع القانون في مادته الأولى الاستثناء الذي كان وارداً على الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية وأعادها إلى الحماية المقررة لكل اختراع سواء كانت متعلقة بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة .

2/2- منح المشروع البراءة استقلالاً لكل بتعديل أو الحبس أو إضافة ترد على اختراع سبق منحه البراءة .

3/2 توسعت المادة الثانية من المشروع في الإستثناءات من منح البراءة فتضمنت من ضمن ما تضمنت من الاختراعات المستثناة ما يسمى بالأمن القومي أو النظام والآداب العامة أو صحة وحياة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة

هذا و لقد تعرض التوسع في هذه الإستثناءات للنقد من العديد من الجهات و المنظمات الدولية وذلك بدعوى مخالفة روح الاتفاقية ، وذلك على الرغم من عدم مخالفتها لنصوص الاتفاقات الدولية أو الترييس صراحة بل و على الرغم من وجود مثل هذه الإستثناءات في العديد من التشريعات الأوروبية. ونحن نعتقد وكما كرسنا في أكثر من موضع أن صراع المصالح الاقتصادية هو السبب في هذه المشكلة وأنه لا داع للتخلي عن الحق في الإستثناءات المقررة بموجب الاتفاقية طالما أنها مشروعة ما لم تحصل مصر في مقابل ذلك على مصلحة أو منفعة مقابلة ، هذا مع التنبه إلى وجوب الرد على الملاحظات التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية حتى لا تتعرض مصر إلى اختصاصها أمام منظمة التجارة الدولية .

4/2- حدد نص المادة (10) من المشروع مدة موحدة لحماية البراءة مقدارها 20 سنة لا تقبل التجديد متوافقا في هذا مع المادة 1/27 من الترييس الذي اقتضى عدم التمييز بين الاختراعات وبين الاختراعات المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية .وبذلك قضى المشروع على التفرقة التي كان القانون السابق يقررها كما سبق بيانه .

خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو استعراض آثار تغير السياسات الاقتصادية في مصر على التشريع .ولقد قد أوضحنا من خلال استعراض المراحل المتتالية لتعديل السياسات الاقتصادية في مصر أن التشريع المصرى قد تم إدخال تعديلات متتالية عليه واستحداث تشريعات جديدة . وبالنظر إلى الانفتاح الاقتصادى في مصر ثم تحرير التجارة والدخول إلى ما يعرف باسم الاقتصاد العالمى وضرورات التوافق مع التزامات مصر الناجمة عن الاتفاقيات الدولية .

وقد أوضحت هذه الدراسة أن هو الدراسة المتأنية قبل وضع التشريعات في المجالات التي ترتبط فيها مصر بالاتفاقيات الدولية تقتضى دراسة متأنية ومتابعة ودؤبه حتى لا يؤدي إغفال أى التزام واقع على عاتق مصر فيها أو إدراجه ناقصاً أو على خلاف مقتضيات الالتزام إلى مسئولية مصر بما يسمح لغيرها من الدول بالرجوع عليها أو مفاضتها دولياً كما هو الشأن في الجزء إلى التقاضي أمام منظمة التجارة الدولية . كذلك أوضحت هذه الدراسة مدى التوسع في التشريع في مصر سواء من حيث عدد التشريعات المستحدثة أو التي تم تعديلها كاملة أو تلك التي أدخلت عليها تعديلات جذرية من التشريعات القائمة ، وهو تطور تشريعي لم تشهده مصر من قبل يضع عبناً يجب للتصدي له بالتعاون بين المتخصصين فنيا وبين القانونيين وتخطى ذلك الحاجز التقليدي بين الاقتصاد والقانون بصفة خاصة طالما أن الهدف من هذا التطور التشريعي هو خدمة الاقتصاد الوطنى .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هذه الدراسة وأن أظهرت التزام مصر بما وقعت عليه في الاتفاقيات الدولية ، فإن ذلك يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة هذه الاتفاقيات للاستفادة بما ورد فيها من مزايا وضمانات وإستثناءات لصالح الدول النامية ومنها مصر ، بالإضافة إلى رصد آثار التطبيق ليس في مصر فقط ولكن في الدول كافة والدول ذات الظروف المشابهة بصفة خاصة ورصد ردود الأفعال في ضوء المسئوليات والمطالبات الناجمة عنها . وأخيراً فإن ما يسفر عنه التطبيق التشريعي في ضوء الظروف الاقتصادية في مصر والدول التي تتماثل مع في الظروف والاحتياجات يجب أن يسفر عن البحث عن أساليب الاستفادة من هذه الاتفاقيات والبحث عن أساليب مراجعتها متى أمكن ذلك . ولعل ما حدث بالدوحة ليعطينا مؤشراً هاماً على عدم وجوب تصور جمود الاتفاقيات الدولية وما يترتب عنها من التزامات.